Issam Fares Institute for Public Policy and International Affairs
معهد عصام فارس للسياسات العامة والشؤون الدولية
AUB American University of Beirut الجامعة الأميركية في بيروت
Supported by OPEN SOCIETY FOUNDATIONS

#كسر_القوالب

الفاعلون في المجتمع المدني العربي ومحاولة التأثير على السياسات العامة

البلد: **لبنان**

منظّمات المجتمع المدني وحماية الأملاك البحرية العمومية في لبنان

مشاركة منظّمات المجتمع المدني اللبنانية، والاستراتيجيّات التي اتبعتها، والتحدّيات التي واجهت في حماية الأملاك البحرية العمومية من الخصخصة

| أليكسي توما |

الخلفية

سعت منظّمات المجتمع المدني في لبنان، بدءًا من المنظّمات القانونية إلى المنظّمات البيئية، ومن الحركات الشعبية إلى التحالفات المنظّمة، إلى تحدّي عمليّات التطوير العقاري الخاصّ للممتلكات البحرية العمومية في البلاد. تنطوي قضية حماية الشاطئ اللبناني على أبعاد عدّة قانونية واجتماعية[1] وبيئية. تطوّرت عمليّات بناء مشاريع كبرى وغالبًا غير قانونية، على الساحل اللبناني، بشكل مُمنهج، منذ نهاية الحرب الأهلية، ما أدّى إلى تقليص وصول العموم إلى الشاطئ، وحصره بنحو ٤٠ كيلومترًا فقط، أي ما يعادل ٢٠٪ من الشاطئ اللبناني (بو عون، ٢٠١٨). وتُقت إنتهاكات الممتلكات العمومية على طول الشاطئ اللبناني البالغ ٢٢٠ كيلومترًا، بما فيها تلك في الدالية والرملة البيضاء في بيروت وغيرها من الانتهاكات التي تمتدّ من شمال البلاد إلى جنوبها.

في الواقع، تمّت حماية الساحل بموجب المرسوم ١٩٢٥/١٤٤ الصادر خلال الانتداب الفرنسي، بحيث اعتُبر «الشاطئ ملكًا عامًا غير قابل للتصرّف»، فضلًا عن تحوّله تقليديًا إلى مصدر رزق للصيّادين والاقتصاد اللانظامي[2]. على الرغم من ذلك، نصّت المادة ١٤ من المرسوم على إمكانيّة إشغال الأملاك البحرية العمومية مقابل رسم بشرط أن تكون المشاريع المُحتملة ذات صفة مؤقّتة وتحترم حقّ العموم بالولوج إلى الشاطئ (بو عون، ٢٠١٨). يُعتقد أن هذه المادة استُخدمت كثغرة تمهيدًا لخصخصة الشاطئ، وكنقطة انطلاق لإصدار قوانين تستغل الأملاك العمومية مستقبليًا. إلى ذلك، عدّل المرسوم ١٩٦٦/٤٨١ قانون الأملاك العمومية البحرية بما يسمح لأصحاب المُنتجعات باستخدام ثلاثة أضعاف مساحة المنتجع لبناء مرسى لليخوت (https://dalieh.org/). أيضًا مكّن أصحاب العقارات الخاصّة المُتاخمة لعقارات بحرية عموميّة بإشغال هذه الأخيرة لاستخدامات خاصّة بشرط أن يكون للمشروع طابع عام أو سياحي. إلى ذلك، سمح المرسوم ١٩٨٩/١٦٩ باستغلال المنطقة ١٠ (منطقة في بيروت تضمّ الكورنيش والدالية)، وهو ما سمح بإنشاء فندق موفنبيك. كذلك توسّع المرسوم ١٩٩٥/٧٤٦٤ بما نصّ عليه المرسوم السابق ١٩٨٩/١٦٩، وسمح باستغلال مساحات إضافية من المنطقة العاشرة. أيضًا، منح القانون ١٩٩٥/٤٠٢ استثناءات لأصحاب الأراضي الذين يسعون لبناء فنادق، وأعطاهم إمكانيّة استغلال العقارات التي تزيد مساحتها عن ٢٠ ألف متر مربّع بنسب استثمار مُضاعفة، وجدّد هذا القانون في العام ٢٠١٤ لمدّة ١٩ عامًا إضافية (https://dalieh.org/).

على الرغم من وجود إطار قانوني لإشغال الأملاك البحرية العمومية، يتبيّن أن ٥٢٪ من المشاريع القائمة غير مرخّصة، ونحو ٢٧,٣٪ منها تتجاوز باستثماراتها النسبة المُرخّصة لها (ائتلاف الشاطئ اللبناني، ٢٠١٧). إلى ذلك، تشير التقديرات إلى أن مالكي المنتجعات القائمة على الممتلكات البحرية العمومية مدينون بنحو مليار دولار أميركي من الغرامات والضرائب غير المُسدّدة للحكومة والمُخصّصة لتحسين الأملاك العمومية (بطّاح، ٢٠١٥).

لفتت منظّمات المجتمع المدني انتباه الجمهور إلى القضية من خلال الاحتجاجات والاعتصامات والضغط على وزارة الأشغال العامّة والنقل ووزارة البيئة وبلدية بيروت والمديرية العامّة للتخطيط المدني لتسليط الضوء على هذه القضية. بالنسبة إلى الجهات الفاعلة المعنية، تُعدُّ قضية الشاطئ في جوهرها مسألة فساد فادح.

١ وفقًا لناشطين، يعتبر المواطنون الساحل جزءًا من هويتهم الحضرية وتاريخهم.
٢ https://dalieh.org/.

الجدول الزمني ودور منظّمات المجتمع المدني

عملت المنظّمات على حماية الشاطئ منذ العام ١٩٩١، إن لم يكن قبله، عندما كانت عمليّات شفط الرمال غير القانونية نشطة في صور. في ذلك الوقت، بدأت جمعيّة الخطّ الأخضر برئاسة علي درويش ومجموعة من أساتذة الجامعات في رفع مستوى الوعي والتعبئة لوقف هذه العمليّات. في الواقع، كانت الحكومة تصدر تراخيص لشفط الرمال، لكن بمجرّد تعبير العائلات المحلّية عن معارضتها، توقّفت هذه المشاريع، بحيث لم يرغب السياسيون في تلك المناطق بالمخاطرة بفقدان دعم الناخبين نظرًا للسياق السياسي الهشّ للبنان في مرحلة ما بعد الحرب[٣].

وفقًا لعلي درويش، بدأت الحكومة اللبنانية في استصلاح الشاطئ وردم البحر في خمسينيات القرن الماضي، عبر إصدار رخص وتغيير تصنيفات الأراضي. إلى ذلك، خطّطت الحكومة لإقامة منطقة فنادق على طول الساحل الجنوبي لبيروت في العام ١٩٦٤ وهو ما أشّر إلى سياساتها المستقبلية. أمّا في العام ١٩٩٩ فقد كان من المقرّر أن تتحوّل الرملة البيضاء إلى مشروع سياحي لشركات تابعة لرئيس الوزراء الراحل رفيق الحريري وشركاء له، قبل أن تطلق حملات لإلغاء المشروع. عملت العائلات الموجودة في المنطقة مع الناشطين وبدعم من وسائل الإعلام ضدّ هذا المشروع الجديد، ونتيجة الضغط الهائل ولتجنّب إغضاب الناخبين سقط المشروع إسوة بما حصل في صور؛ مرّة أخرى، صبّ المناخ السياسي في صالح الناشطين[٤]. إلى ذلك، يسلّط تقرير مصوّر[٥] صادر عن قناة الجزيرة العربية الضوء على المزيد من الانتهاكات الحديثة، مثل خليج الزيتونة باي، ويكشف عن فساد الحكومة التي شاركت في إنشاء المشروع.

لعب نشاط المنظّمات غير الحكومية دورًا رائدًا، إذ ساعدت في تشكيل الحملة المدنية لحماية دالية الروشة، وهي حركة شعبية مموّلة ذاتيًا تضمّ العديد من الجهات الفاعلة التي بدأت تتشكّل في العام ٢٠١٣ لوقف خصخصة الدالية وعمليّات البناء عليها. تشكّلت الحركة عندما بدأت القوى الأمنيّة في إخلاء منازل الصيّادين وهدمها[٦]. في الواقع، أثبتت الحملة فعالية التعبئة الجماعية المدعومة من عائلات المنطقة، ووضعت الأسس لتشكيل مجموعة الأربع والعشرين[٧]، أو ائتلاف الشاطئ اللبناني، لتوسيع نطاقها على الصعيد الوطني (ائتلاف الشاطئ اللبناني، ٢٠١٧). مع ذلك، يدعم الأعضاء البارزون في الائتلاف مبادراتهم الخاصّة على الرغم من زعمهم العمل تحت مظلّة ائتلاف الشاطئ اللبناني.

حاليا، تعمل مجموعات عدّة لحماية الشاطئ اللبناني. في الواقع، تعمل منظّمات المجتمع المدني مثل المفكّرة القانونية وجمعيّة نحن بشكل مستقلّ، وأيضًا بالتعاون مع آخرين. انضمّت هذه المنظّمات إلى الحملة المدنية لحماية دالية الروشة في العام ٢٠١٤، وإلى ائتلاف الشاطئ اللبناني في العام ٢٠١٧. أفرز العمل عن تحدٍّ قانوني ناجح للمراسيم الحكومية، عبر تصنيف منتجع «إيدن باي» في الرملة البيضاء على أنه غير قانوني، وأيضًا وقف بناء مشروع على شواطئ البترون.

تناولت بيروت مدينتي، وهي ائتلاف من الفاعلين في المجتمع المدني، قضية الشاطئ في حملتها الانتخابية البلدية لعام ٢٠١٦، وأشركت المجلس البلدي لاعتماد لوائح لإدارة الأملاك البحرية[٨]. بالإضافة إلى ذلك، يبرز موقع Refresh الكتروني الموجّه إلى الشباب والمنظّمات غير الحكومية، والذي شارك أيضًا في الدعوة لحماية الأملاك البحرية العمومية من خلال منصّته وعلى وسائل التواصل الاجتماعي.

استراتيجيّات وتكتيكات الجهات الفاعلة في المجتمع المدني

غطّت وسائل الإعلام المحلّية والدولية قضية الشاطئ اللبناني، بحيث وجدنا مؤتمرات صحافية وتقارير عن الاحتجاجات وقصص منشورة لدعم القضية في كلّ من الجزيرة والغارديان وصحيفة الأخبار. لعبت

٣ علي درويش، مقابلة شخصية.
٤ المرجع نفسه.
٥ https://www.youtube.com/watch?v=y4CfsBdjdGc.
٦ تمّ هدم بيوت الصيّادين وإخلاء العائلات تنفيذًا لقرار صادر بإخلاء المنطقة تمهيدًا لعمليّات تطوير عقارية فيها. رضخت بعض العائلات وقبلت بالتعويضات المالية التي أعطتها إياها الشركات العقارية، فيما رفعت عائلات أخرى دعاوى قضائية.
٧ مؤلّفة من مجموعات مختلفة بما فيها: تعاونية الصيّادين في بيروت، بيروت مدينتي، المفكرة القانونية، جمعيّة الخطّ الأخضر، نحن، حملة الأزرق الكبير.
٨ منى فواز، مقابلة شخصية.

وسائل التواصل الاجتماعي دورًا بارزًا في تسهيل دعم القضية ووفّرت منبرًا للجهات الفاعلة في المجتمع المدني للوصول إلى الناشطين والجمهور خلال أحداث مُعيّنة مثل الاحتجاجات والإبلاغ عن حوادث[٩] .

في البترون، تداول موقع Refresh مقطع فيديو قصيرًا يسلّط الضوء على انتهاكات الشاطئ، وسوّق له على موقعه الالكتروني ووسائل التواصل الاجتماعي، وقد حظي باهتمام كبير، ودفع وزارة الأشغال العامّة والنقل إلى إلغاء تراخيص المشروع («إيقاف التعدّيات»، ٢٠١٨). بالإضافة إلى ذلك، أجرى الموقع مقابلات مصوّرة مع أهالي البترون والبلدية ومالك المشروع ونشرها على موقعه الالكتروني وصفحته على فايسبوك.

نظّمت بعض الحملات، مثل الحملة المدنية لحماية دالية الروشة، مسابقات للمشاركين في وضع خطط بديلة لتطوير الدالية وفق ما يُعرف بالتخطيط الحضري التشاركي، وعرضت صورًا مؤرشفة عن بيروت في فترة ما قبل الحرب تظهر فيها العائلات والمواطنون وهم يستمتعون بالشاطئ (https://dalieh.org/). هدفت هذه الجهود إلى إحياء المشاعر العاطفية لتشجيع المواطنين وزيادة رغبتهم في إعادة الاعتبار للشاطئ ومشاركتهم في دعم القضية وتأمين استدامتها[١٠] .

استُخدمت الدعاوى المرفوعة من المفكّرة القانونية وجمعيّة نحن وجمعية الخطّ الأخضر للطعن في المرسوم ١٦٩ الصادر في العام ١٩٨٩، نظرًا إلى الطريقة السرّية التي مُرِّر فيها خلال الحرب الأهلية. في العام ٢٠١٥، أصدرت وزارة البيئة مشروع مرسوم يقضي بتصنيف الدالية كمنطقة محمية طبيعية بعد الضغط الناجح الذي مارسه الناشطون (بطّاح، ٢٠١٥). أيضًا اتُّخِذت إجراءات قانونية مماثلة في قضية «إيدن باي» أدّت إلى وقف المشروع مؤقّتًا بأمر قضائي ووقف إصدار تراخيص للفندق.

انخرط أعضاء من بيروت مدينتي في التقاضي الاستراتيجي كأداة للضغط على المجلس البلدي لمدينة بيروت بهدف وضع الشاطئ تحت الدراسة والتوصّل إلى إطار لإدارته[١١] .

العوامل الرئيسية ولحظات الفرص

كما ذكرنا سابقًا، استجابت وزارة البيئة بشكل إيجابي مع عمل الحملة المدنية لحماية دالية الروشة، وأصدرت مشروع مرسوم لحماية الدالية في العام ٢٠١٥، ولو أنه لم يتمّ التصديق عليه. إلى ذلك، حصلت قضايا أخرى حديثة على دعم الشخصيات السياسية المؤثّرة وأعضاء في الحكومة، بمن فيهم وزير الخارجية جبران باسيل الذي دعم الناشطين في البترون. هنا، تجدر الإشارة إلى أن باسيل من البترون ويحظى بدعم انتخابي من أهلها. أمّا في قضية الرملة البيضاء فقد انخرط الرئيس اللبناني ميشال عون فيها من خلال تفويض نقيب المهندسين في

٩ عبير سقسوق، مقابلة شخصية.
١٠ عبير سقسوق، مقابلة شخصية.
١١ منى فوّاز، مقابلة شخصية.

بيروت جاد تابت بإعداد تقرير عن انتهاكات منتجع «إيدن باي»، التي لا تقلّ عن ثمانية وتستدعي هدمه (حبيش، ٢٠١٧)، وقد كان الرئيس مدفوعًا بنشاط الفاعلين في المجتمع المدني وحملاتهم ضدّ «إيدن باي» وتعهّده الشخصي بالتصدّي للفساد[١٢]، وقد أدّت جهود الرئيس وفريقه بالتوازي مع عمل الجهات الفاعلة في المجتمع المدني إلى تسليط الضوء على هذه القضية انطلاقًا من الفساد المُتفشّي، ما دفع البلدية إلى إيقاف إصدار التراخيص له. لكن على الرغم من الجهود المبذولة، لا تزال أعمال الفندق مُستمرّة بالاستناد إلى التراخيص الممنوحة له من وزارة الأشغال العامّة والنقل ووزارة السياحة[١٣].

من الواضح أن إصدار المسؤولين الحكوميين للتصاريح يشكّل جزءًا لا يتجزّأ من قضية الشاطئ المُستفحلة. بعد مراجعة العديد من القضايا في لبنان، يتبيّن أن الانتهاكات تبرز في المشاريع التي يملكها أفراد من المنطقة نفسها، بمعزل عمّا إذا كانت مدينة رئيسية مثل بيروت أو مجرّد قرية صغيرة مثل كفر عبيدا في الشمال[١٤].

على الرغم من جهود منظّمات المجتمع المدني، لوحظ وجود تفاوت بين الأهداف المُعلنة والنتائج العملية وتعاون الجهات الفاعلة البارزة، وهو ما ينطبق على ائتلاف الشاطئ اللبناني. ففي حين تعدُّ أهداف التحالف جريئة، إلّا أن الانقسامات الداخلية والافتقار إلى التنظيم يعيق عمله وفق ما يشير الأعضاء المعنيين. في الواقع، يُعدُّ التعاون الداخلي خجولًا للغاية، مع وجود خلل ناجم عن المنافسة والاختلافات حول تحديد استراتيجيّة مُشتركة وطريقة عمل[١٥]. نتيجة لذلك، تختار بعض المجموعات الأكثر بروزًا العمل بشكل مستقلّ، وهو ما يعتبر بمثابة صفعة لفعالية حركة حماية الشاطئ. في هذا السياق، يعتقد علي درويش، عضو في الائتلاف، أن فرص النجاح تقترب من الصفر طالما أن المناخ السياسي ووسائل الإعلام التقليدية لا يعملان لصالحهم.

النتائج: كلّ حالة على حدة

تختلف النتائج بين حالة وأخرى. تمكّنت الحملة المدنية لحماية دالية الروشة من وقف خصخصة الدالية وعمليات البناء عليها، وهو ما يُعبَّر عنه بتفكيك الناشطين للسور الحديدي حول المنطقة. إلى ذلك، صاغت وزارة البيئة مرسومًا في العام ٢٠١٥ يقضي بتصنيف الدالية كمحمية طبيعة وطنية. بالإضافة إلى ذلك، شُدِّدت الشروط المطلوبة لتطوير مشاريع عقارية مستقبليًا في حال تمّت الموافقة عليها. في حالة رملة البيضاء، صدر تقرير يؤكّد على عدم شرعية مشروع «إيدن باي» ويمنع الشركة المطوّرة من الحصول على التراخيص اللازمة من البلدية. مع ذلك، بُنِيَ المشروع وبدأ تشغيله عبر استغلال ثغرة تسمح له بالحصول على تراخيص عمل قابلة للتجديد من وزارة السياحة. في البترون، لعبت حملة وسائل التواصل الاجتماعي التي أطلقها موقع Refresh دورًا في دفع وزارة الأشغال العامّة والنقل إلى إلغاء كلّ التراخيص المرتبطة بالمشروع. في العام ٢٠١٧، تناولت المادة ١١ من القانون الضريبي حالات الإشغال غير القانوني للأملاك البحرية العمومية من خلال إصدار غرامات شكلية في محاولة لتأمين تمويل إضافي للدولة (بو عون، ٢٠١٨). لكن النتيجة النهائية تعتمد إلى حدّ كبير على تأثير ونفوذ المسؤولين السياسيين في المناطق المعنية. على سبيل المثال، كان تأثير بعض المسؤولين السياسيين في بيروت كبيرًا لدرجة تغلّبهم على محاولات الفاعلين في المجتمع المدني لإغلاق مشروع «إيدن باي». أمّا في البترون فقد انحاز المسؤولون لصالح الفاعلين في المجتمع المدني ما أدّى إلى إيقاف المشروع فورًا. لكن النتيجة الأكثر نجاحًا تمثّلت بزيادة الوعي حول حماية الأملاك البحرية العمومية لدى الناس ولا سيّما في بيروت.

الدروس المُستفادة

- لعب التوقيت والسياق السياسي دورًا رئيسيًا في نجاحات العامين ١٩٩١ و٢٠٠١، ولكنّهما شكّلا عقبة رئيسية في العام ٢٠١٥ في حالة مشروع «إيدن باي». في الواقع، عندما يشعر السياسيون بالتهديد تتحسّن فرص منظّمات المجتمع المدني، لكن عندما يكونون مطمئنين من علاقاتهم مع الأحزاب الأخرى ومن ناخبيهم تكون فرص نجاح المجتمع المدني ضئيلة.
- لعب التواصل والمناصرة عند توجيههما نحو السكّان المحلّيين الأكثر تأثرًا بالتطوير العقاري على الشاطئ دورًا رئيسيًا في الحشد ضدّ المشاريع.
- أعاق صراع منظّمات المجتمع المدني حول جدول الأعمال والمنافسة فيما بينها جهود بناء كتلة مُتماسكة تهدف إلى حماية الشاطئ وتحدّي قرارات الحكومة.

١٢ المرجع نفسه.
١٣ علي درويش، مقابلة شخصية.
١٤ المرجع نفسه.
١٥ محمد أيوب، مقابلة شخصية.

المراجع:

Battah, H. (2015, March 17). A city without a shore: Rem Koolhaas, Dalieh and the paving of Beirut's coast. Retrieved January 2, 2019, from https://www.theguardian.com/cities/2015/mar/17/rem-koolhaas-dalieh-beirut-shore-coast

Battah, H. (2015, May 04). Ministry announces decree to protect Dalieh coast. Retrieved January 2, 2019, from http://www.beirutreport.com/2015/03/ministry-announces-law-to-protect-dalieh-coast.html

Bou Aoun, C. (2018, April 16). Framing the Lebanese Seashore: Crowding Out Public Interest. Retrieved January 2, 2019, from http://legal-agenda.com/en/article.php?id=4372

Hobeish, H. (2017, July 18). "Eden Bay": Lebanon's strongest illegal project. Al-Modon. Retrieved January 2, 2019 from https://www.almodon.com/politics/2017/7/18/%D8%A7%D9%8A%D8%AF%D9%86-%D8%A8%D8%A7%D9%8A-%D8%A3%D9%82%D9%88%D9%89-%D9%85%D8%B4%D8%B1%D9%88%D8%B9-%D9%85%D8%AE%D8%A7%D9%84%D9%81-%D9%81%D9%8A-%D9%84%D8%A8%D9%86%D8%A7%D9%86

.Suspension of Infringement in Al-Ghlayghliye Refresh Reveals October 07). Refresh. Retrieved January 2, 2019 from ,2018) https://www.refresh.com.lb/%D8%AA%D9%88%D9%82%D9%8A%D9%81-%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%B9-%D8%AF%D9%8A-%D9%81%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D8%BA%D9%84%D9%8A%D8%BA%D9%8A%D9%84%D8%A9-%D9%88re-/fresh-%D9%8A%D9%88%D8%B6%D8%AD

The Lebanese Coast Coalition: A new date for defending the public domain and marine life. (2017, June 29). Legal Agenda. Retrieved January 2, 2019 from http://legal-agenda.com/article.php?id=3754

مشروع كسر القوالب

أطلق برنامج «الفاعلون في المجتمع المدني وصنع السياسات في العالم العربي» في معهد عصام فارس للسياسات العامة والشؤون الدولية بدعم من Open Society Foundations في منتصف عام ٢٠١٨. الحلقة الثانية من مشروعه البحثي المطوّل «كسر القوالب: الفاعلون في المجتمع المدني العربي ومحاولة التأثير على السياسات العامة»، والتي هدفت إلى رصد وتحليل المحاولات التي قام بها المجتمع المدني العربي بكافة توجهاته، وهيكلياته واختلافاته من أجل التأثير على السياسة العامة في مجالات عديدة. أحاط هذا البحث بحركة المجتمع المدني في عشر دول عربية هي لبنان، سوريا، فلسطين، الأردن، مصر، المغرب، تونس، العراق، اليمن ودول الخليج العربي وأنتج ٩٢ حالة دراسية تناولت دور المجتمع المدني في مختلف المواضيع السياسية والاجتماعية والاقتصادية والجندرية والتعليمية والصحية والبيئية.

شارك في عملية الرصد التي استمرت ما يقارب سنة ونصف ٢٥ باحثًا وباحثة ومجموعة بحثية من البلاد المذكورة كما أشرفت لجنة استشارية متخصّصة على صياغة المنهجية ومراجعة الحالات لتتمّ كتابتها بما يتوافق مع هدف المشروع. تم عرض الحالات من قبل الباحثين خلال جلسات تحت عناوين مختلفة خلال المؤتمر الذي امتد على يومين.

برنامج الفاعلون في المجتمع المدني وصنع السياسات

يُمثّل الدور المُتزايد لجهات المجتمع المدني الفاعلة ظاهرةً حديثة ذات أهمية كبيرة، تعود إلى التقدم في مجالات التواصل، بالإضافة إلى التحوّلات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية. يُعاين هذا البرنامج طيفًا واسعًا من جهات المجتمع المدني الفاعلة ودورها في صنع القرارات. إذ يقوم بدراسة كيفية تنظيم المجتمع المدني لنفسه ضمن تحالفات تناصر قضيّة محدّدة وشبكات تؤثر في الإجراءات السياسية ونتائج هذه المحاولات. كما أنه يعاين مؤسسات الأبحاث السياسية ومساهتمها في ترجمة المعارف إلى اقتراحات وتوصياتٍ سياسية. كذلك يتم البحث في الدور المتصاعد للإعالم والذي يعتبره البعض لاعبًا أساسيًا في تحفيز المظاهرات والثورات في العالم العربي.

معهد عصام فارس للسياسات العامّة والشؤون الدولية في الجامعة الأميركية في بيروت

يسعى معهد عصام فارس للسياسات العامّة والشؤون الدولية في الجامعة الأميركية في بيروت، إلى تيسير الحوار وإثراء التفاعل بين الجامعيين المتخصصين والباحثين وبين واضعي السياسات وصانعي القرار في العالم العربي بصفة خاصة. ويعمل على إشراك أهل المعرفة والخبرة في المنظّمات الدوليّة والهيئات غير الحكومية وسائر الفاعلين في الحياة العامّة. كما يهتم، من خلال الدراسات والأنشطة، بتعزيز النقاش المفتوح حول جملة من القضايا العامة والعلاقات الدولية وبصياغة الاقتراحات والتوصيات المناسبة لرسم السياسات أو إصالحها.

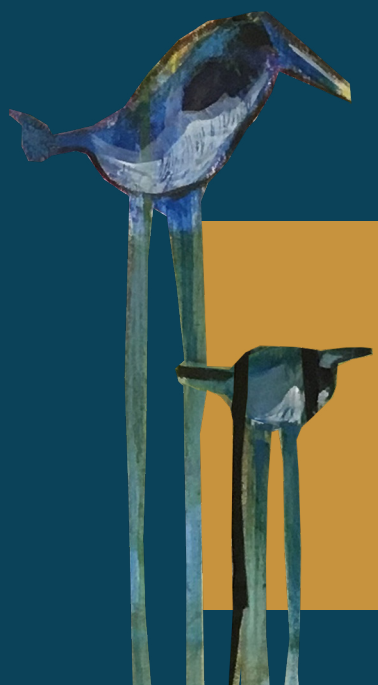

معهد عصام فارس للسياسات العامّة والشؤون الدوليّة
الجامعة الأميركيّة في بيروت
صندوق البريد 0236-11
رياض الصلح / بيروت 2020 1107، لبنان، مبنى عصام فارس، الجامعة الأميركيّة في بيروت
+961-1-350000 الخط الداخلي 4150 \ الفاكس: +961-1-737627
ifi.comms@aub.edu.lb
www.aub.edu.lb
aub.ifi
@ifi_aub
@ifi_aub